



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
إلى الدورة 65 للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك، 16 شوال 1431هـ الموافق 27 شتنبر 2010م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يوم الاثنين 27 شتنبر 2010، خضابا ساميا إلى الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

"العمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

السيّد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي الأمين العام،

أولاً، بكفاية، أن أهنئكم السيّد الرئيس، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة؛ منوهاً بسلفكم الدكتور علي التريكي، لما أضفاه من كينامية على أشغال جمعيتنا العامة.

كما أتقدم بجزيل الشكر، إلى معالي الأمين العام، على عمله الكؤوب، من أجل تعزيز دور المنظمة الأممية.

إننا نعتبر هذه الدورة، الملتزمة بعد مضي عقد كامل على انعقاد قمة الألفية، مناسبة سانحة لاعتماد رؤية توافقية، لتوجيه عملنا الجماعي، للسنوات القادمة، ولتأكيد التزامنا بالعمل الثلاثي الأساسية لهذه الرؤية، والمتمثلة في الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار، والنهوض بحقوق الإنسان وحياته كرامته. وهي أولويات تشكل، في الوقت الراهن، حجر الزاوية في الأجندة الدولية.

ومن هنا، فإن هذا اللقاء العام، يشكل فرصة مواتية للإعراب مجدداً عن وفائنا لتعهدات هذه الأسابيع، وتأكيد عزمنا على النهوض بالتعاون الدولي، ووضع الأسس المتينة لبناء عالم آمن ومتضامن.



ومن منطلق إيمان المغرب الراسخ، بأهمية ومكانة الأمم المتحدة، باعتبارها إصارا مرجعيا للقيم الكونية، والشرعية الدولية؛ فإنه ما فتئ يعمل جاهدا على الدعم الملموس للمنظمة، وإشاعة مبادئها، والإسهام في بلوغ أهدافها.

بل حرصت بلادنا، فضلا عن ذلك، على المواءمة الكاملة بين أسبقياتها الوصية، والقضايا المصروحة في الأجندة الدولية.

السيّد الرئيس،

لقد شكّل حفظ السلام، الغاية المثلى من إحداث الأمم المتحدة، التي تقوم بدورها بالنسبة للبشرية جمعاء. ومن أعلى هذا المنبر، فإن المغرب يدعو المجتمع الدولي، للانفراج القوي لتسوية كافة الخلافات، الصاهرة منها والخفية، التي تعكس صفو العلاقات بين دول الحوار، وتعميق اندماجها الاقتصادي الضروري، خاصة في قارتنا الإفريقية.

ومن منطلق رغبتنا الصادقة في تنقية الأجواء في منصقتنا المغاربية، قدمنا لمنظمة الأمم المتحدة، خلال سنة 2007، مبادرة للحكم الذاتي، قصد إحياء حل نهائي للنزاع المفتعل حول استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية.

وقد حظيت هذه المبادرة المقدّمة والخلاقة، بدعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن؛ حيث وصفنا مرارا الجهود التي تستند عليها بالجدية والمصداقية. كما أشادوا بإسهام المغرب الفعال، في تسهيل التوصل إلى حل لهذا الخلاف، الذي يرهق الاندماج المغربي، ويعيق ازدهار الشعوب المغاربية الخمسة.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب يدعو الأطراف الأخرى إلى الاحتنام هذه الفرصة التاريخية، للانفراج في مفاوضات جادة، برعاية الأمين العام، ومبعوثه الشخصي اللذين نؤكّد لهما صالح تعاوننا.

فتخليص منصقتنا من هذا الخلاف، الذي يعرقل عملنا المشترك، أصبح اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أشدّ وقعا عليها، بل وعلى شركائنا الاستراتيجيين.

لذا، فقد أصبح لزاما علينا تجاوز هذا الخلاف، لاسيما في ظل التحديات المتعددة والملحة التي تواجهنا، وخاصة في المجال الأمني؛ سواء في ما يتعلق بمنطقة الساحل والصحراء، أو في بعده الأقليمي.



السيّد الرّئيس،

إن تحقيق السلام بالشرق الأوسط ليس هدفا مستحيلا. كما أن استمرار النزاع ليس قدرا محتوما. ويبقى المسيل الوحيد للتسوية، هو حل دولتين تعيشان جنبا إلى جنب، في أمن وسلام.

ومن هنا، فإن المجموعة الدولية مصالبة بدعم مسار المفاوضات المباشرة التجارية، برعاية مشكورة للإدارة الأمريكية، باعتبارها فرصة سانحة للعمل الجاد على إيجاد تسوية نهائية، صبغا للشرعية الدولية، وللقرارات الأممية ذات الصلة، ولذا انصلافا من مرجعية واضحة، ووفق أجندة شاملة، وجداول مضمومة، وأفق زمني محدد.

وباعتبار المغرب فاعلا في عملية السلام، فإننا واثقون بأن التفاوض لا يصرح فقط مسألة إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وما يرتبها بها من مسائل شائكة؛ وإنما يمر حتما عبر تفادي الأعمال الأحادية الجانب، ووقف العمليات الاستيطانية، خاصة بالقدس الشريف.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس؛ فإننا ما فتئنا نثير انتباه المنتظم الأممي، والجمعية الدولية، إلى حساسية قضية القدس الشريف، ومحاولات التهويد وحصص معالم هذه المدينة المقدسة. فالقدس لا بد أن تظل رمزا للتعايش والوثام بين الديانات السماوية؛ ومدينة للسلام والتساكن بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

السيّد الرّئيس،

قبل يومين، قدمنا حصيلة حول ما تم إنجازه من أهداف الألفية. وقد تم الإقرار بأن تعاقب الأزمات، وتأثير التغيرات المناخية، قد أضر بشكل ملحوظ، إنجاز معظم هذه الأهداف، في العديد من الدول النامية، خاصة في قارتنا الإفريقية.

فبساكنتها التي تفوق 900 مليون نسمة، وبمواردها الضئيلة، التي تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن إفريقيا قادرة على أن تصبح قارة للتنمية. بيد أنه رغم هذه الإمكانيات، فإنها تظل مهمشة، في مجال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهو الوضع الذي تفاقم بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

لذا، يقترح المغرب أن تنضم الجمعية العامة للأمم المتحدة، حوارا على أعلى مستوى، حول الاستثمار في إفريقيا.



كما أن حجم التحديات التي أفرزتها العولمة، يستوجب من المجموعة الدولية إصلاحات ملموسة وملحة، لنمكس الحكامة الاقتصادية العالمية الراهنة، ومزيدا من التعبئة، من أجل وضع لبنات نظام بيئي عالمي جديد، عادل ومتوازن وفعال، وقادر على الحفاظ على كوكبنا للأجيال الحالية والصاعدة.

السيّد الرئيس،

لقد جعلت المملكة المغربية من حماية حقوق الإنسان خيارا لا رجعة فيه، وذلك في إطار استراتيجية شاملة، تقوم على مقاربة تشاركية، تنوخر النهوض بالعنصر البشري، وصيانة كرامته، ضمن نموذج يتمتع به كديمقراطي تنموي.

وقد أكسب المغرب، وفق هذا المنحصر، أوراشا وإصلاحات كبيرة، وحقق مكاسب متقدمة ومشهورة في مجالات توسيع فضاء الحريات الفردية والجماعية، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وتعزيز حقوق مواكبيه وحمايتهم، وخاصة النساء والأطفال والفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة.

وعلى الصعيد الدولي، فإن انخراط المغرب القوي منذ إحداث مجلس حقوق الإنسان، ووضع آليات عمله، يتأكد اليوم، من خلال اختيار المغرب لبيتلور، في مارس 2010، على مستوى الجمعية العامة، التسيير المشترك لأشغال مسار إعلاء النخر في هذه الهيئة العامة؛ ضمن منحصر متجدد، يضع حقوق الإنسان في صلب التنمية البشرية والمستدامة.

وإن المغرب لن يكسر أي جهد، من أجل تحقيق هذا الهدف، وانبثاق رؤية متكاملة ومسؤولة، حول القيم الأصيلة لحقوق الإنسان؛ بعيدا عن اختزالها في شعارات زبانة، أو التوضيف المغرض لغاياتها النبيلة.

السيّد الرئيس،

ما يزال الصبر شاقا وصويلا أمام حول وشعوب العالم للعيش في إطار من التنوع، يشكل مصدرا حقيقيا لثروة روحية وثقافية وحضارية. فالعوار بين الحضارات لم يعد ضروريا فحسب، وإنما أصبح أولوية ملحة.

وإنه لمن الأساس أن تصبح الأمم المتحدة رافعة متميزة لإشاعة ثقافة السلام والتسامح والتفاهم المتبادل، ومصفا على اعتماد شكل جديد من التعاون التضامني والملتزم، من أجل رفاهية وتقدم المجموعة البشرية، وكمأئينة وكرامة بني الإنسان، في كل الأوصان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.